واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي

د. صالح أسعد الأغا

مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – المجلد السابع – العدد الثالث 2017

الملخص

هدفت الدراسة التعرف الى واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى والبالغ عددهم حسب السجلات الرسمية لدائرة شئون الموظفين في الجامعة (493) عضواً. تم تطبيق الدراسة عليهم بطريقة المسح الشامل، وقام الباحث باستخدام استبانة تتكون من قسمين: القسم الأول: الاقتصاد المعرفي، ويتكون من (3) مجالات هي: مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس ، ومجال التكنولوجيا والاتصالات للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ، ومجال البنية التحتية للجامعة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ، أما القسم الثاني: جودة التعليم العالي ويتكون من (3) مجالات هي: مجال جودة الإدارة الجامعية ، ومجال جودة عضو الهيئة التدريسية ، ومجال جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس، وللحصول على النتائج استخدم الباحث اختبار ألفا كرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، اختبار (T-Test)، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للفروق الثنائية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي تُعزى إلى المتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة.

أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لجودة التعليم العالي السائد فيها جاءت بدرجة متوسطة.

وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بما يلي:

وضع مؤشرات واضحة لتعريف أعضاء هيئة التدريس بأساليب الاقتصاد المعرفي.

أهمية رفع مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة بجامعة الاقصى والتي تساعدهم في مجال أعمالهم.

Abstract

The study aims to identify the reality of the transition towards the knowledge economy at Al-Aqsa University and its relation to the quality of higher education. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the analytical descriptive method; the study society consists of all faculty members at Al-Aqsa University and there are about (493) members according to the official records of the department of employees affairs at theUniversity.

The study was applied over them in a comprehensive survey method. The researcher used a questionnaire consisting of two parts: Section 1: Knowledge Economy, It consists of (3) fields: the field of professional competence of the faculty member, the field of technology and communication towards the knowledge economic, and the field of university infrastructure to transform towards the knowledge economy The second section: Quality of Higher Education consists of (3) fields: quality of university administration, quality of the faculty member, quality of educational programs and methods of teaching, For the results, the researcher used the Alpha Kronbach test, the Pearson correlation coefficient, the T-test, the single-variance analysis test, and the Schiff test for binary differences.

The results of the study showed that:

1-The degree of estimation of faculty members at Al-Aqsa University for the reality of the transition towards the knowledge economy were available at medium degree

2- There were no statistically significant differences at($a \leq 0.05$) between the average of the sample members of the study sample for the reality of the transition towards the knowledge economic due to gender variables, scientific qualification, and years of service.

3- The degree of estimation of faculty members at the University of Al-Aqsa for the quality of higher education comes in the middle degree.

4- There is a significant statistical correlation at ($\alpha \leq 0.05$) between the degree of assessment of the study sample to the reality of the converting towards the knowledge economy and quality in the higher education at Al-Aqsa University

In light of the results of the study, the researcher recommended the following:

1- set clear indicators to definite of teaching staff in the methods of knowledge economy

2-The importance of raising the application level of the knowledge economy through the using of modern technologies at Al-Aqsa University, which helps them in their field of work.

مقدمة:

يعد الاقتصاد المعرفي توجها عالمياً حديثاً تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقه من خلال الاستفادة من معطيات العصر والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات، وارتكازه على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانترنت الذي تعتبر شريان الحياة لهذا الاقتصاد.

فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة المتجددة هي المحرك الرئيس للتعلم في الوقت الحاضر، ويعتبر أحد مصادر تعزيز التنافس الدولي خاصة في مجتمع المعلومات، وذلك على اعتبار أن التعلم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية. (الشمري، والليثي، 2008: 9).

تعتبر التطورات التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات ولاسيما تقنية المعلومات أدت إلى تحولات وتغيرات جذرية في الاتصالات، مثل البريد الإلكتروني، والإنترنت، والمراسلات الفورية، والمؤتمرات عبر الفيديو وغيرها، حيث ألغيت الحدود الداخلية ضمن الإدارات، والحدود الخارجية مع المنظمات الأخرى والأفراد وألغيت قيود الزمن وساعدت في سرعة تبادل المعلومات والمعرفة، وإجراء النقاش والحوار بين أفراد المنظمة وتحقيق التكامل والتنسيق في حل المشكلات واتخاذ القرارات بصورة تآزريه وتعاونية (حريم، 2009: 279).

والجدير بالذكر ان التطورات التقنية الحديثة للاقتصاد المعرفي من أكثر العوامل توفيراً لمناخ جودة التعليم العالي بما يتلاءم مع الأفراد والمنظمة على حد سواء، حيث تسهم في أمور أهمها بناء مجتمع معرفي قادر على رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من خلال توفير عنصر السرعة في الأداء، وتقليص الهدر في الجهود البشرية والمالية والمعلوماتية، كما يجب عدم فهم تقنية المعلومات والاتصالات على أنها أدوات إحلال بدلاً من طرق التدريس. (حمود، 2002: 171).

واستدعى التغير السريع في الميادين الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والديموغرافية نشوء مطالب ملحة على الجودة التعليمية، إذ نادت كل من الحكومات الاتحادية، واتحادات المعلمين، ورجال الاعمال، والجامعات التابعة للقطاع الخاص، في الولايات المتحدة الامريكية بإصلاحات تربوية وتعليمية على نطاق واسع من خلال التركيز على تنفيذ ادارة الجودة في التعليم العالي بالمؤسسات التربوية (بدح، 2007: 49).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعد الاقتصاد المعرفي من بين المواضيع ذات الأهمية البالغة في الوقت الحاضر خاصة وفي ظل التقدم العلمي الهائل والانفجار المعرفي والتطوير في مختلف مجالاته. وتعتبر الجامعات أحد المؤسسات المهمة التي يقع على عاتقها مسؤولية تخريج الأجيال الذين تعتمد عليهم مجتمعاتهم لإحداث التنمية والتطوير وتوفر التكنولوجيا والاتصالات، إذ لم يعد دور الجامعة مقتصراً على تخريج أفواج من الطلبة بتخصصات مختلفة، أو لسد الحاجة في سوق العمل بل ظهرت أدوار وتحولات أخرى لدور الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس بالجامعات في العملية التعليمية بعيداً عن الحفظ والتلقين، وأصبح المطلوب إعداد وتأهيل جيل قادر على استخدام أسلوب التفكير العلمي، ولديه المهارة في الحصول على المعرفة وتوظيفها وتوليد معرفة جديدة، من خلال جودة البرامج التعليمية وربطها بما سبق يكون قادراً على الإبداع والابتكار والذي بدورها تؤدي الي جودة الإدارة الجامعية. ويتمثل جودة التعليم العالي في شخصية الجامعة والجو العام الذي يسودها، ويعكس التفاعلات المهنية والاجتماعية بين الأعضاء، وهي خاصية تصف بيئة العمل وتميزها عن غيرها من الجامعات، وهو مناخ تحكمه قوانين وأنظمة ولوائح وقرارات إدارية، بالإضافة إلى المبادئ والأخلاقيات التي تنظم العمل في الجامعات، وتعتبر جامعة الأقصى أكبر جامعة حكومية في قطاع غزة حيث تعمل على مواكبة التطورات في مجال الاقتصاد المعرفي والتي بدورها تؤدي الي لرفع جودة التعليم العالي. ويعتبر الاقتصاد المعرفي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتي تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والتطوير وهي من المقومات الأساسية التي ترتكز عليها جامعة الأقصى في انجار المهام والاعباء الإدارية والأكاديمية التي تقع على كاهل الموظفين بالجامعة

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) لتقدير واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي تعزى لمتغيرات" الجنس، والمؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة؟

3. ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لجودة التعليم العالي السائد فيها؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، سنوات الخدمة؟

5. هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وبين درجة تقديرهم للجودة في التعليم العالي؟

فروض الدراسة:

1.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين توفر الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس في جامعة الأقصى كأحد مكونات اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي.

2.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين توفر وسائل التكنولوجيا والاتصالات في جامعة الأقصى كأحد مكونات اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي.

3.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين توفر البنية التحتية في جامعة الأقصى كأحد مكونات اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي.

4.ما مدي توفر جودة الإدارة الجامعية وعضو هيئة التدريس وجودة البرامج التعليمية في جامعة الأقصى.

5.ما مدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) حول تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي تعزي لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

1. تحديد درجة التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

2. تحديد درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى للجودة في التعليم العالي السائد فيها.

3. الكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تبعاً للمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، الكلية).

4. الكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة الجودة في التعليم العالي في جامعة الأقصى تبعاً للمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، الكلية).

5. الكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين درجات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لكل من واقع الاقتصاد المعرفي الجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى.

أهمية الدراسة:

أولاً: من الناحية النظرية:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من تنوع الدراسات التي تخص دور الاقتصاد المعرفي في تطوير استراتيجيات التعليم.

2. قد تسهم في تطوير الاقتصاد المعرفي وتقديم إضافة جديدة إلى المعرفة في هذا الحقل من خلال الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى.

3. تقدم الدراسة إطاراً نظرياً حول مفهوم الاقتصاد المعرفي الجودة في التعليم العالي، الأمر الذي يدفع بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأخرى لإجراء دراسات جديدة في هذا الموضوع لتغطي كافة جوانب التحول نحو الاقتصاد المعرفي للجودة في التعليم العالي في عملية التدريس.

4. قد تضيف إطاراً نظرياً ودراسة جديدة تثري مكتبة الجامعة.

5. قد تلقي هذه الدراسة الضوء على عناصر الجودة في التعليم العالي في جامعة الأقصى مما يساعد على فهم الإدارة الجامعية وتهيئة الجو المناسب للأعضاء أثناء فترة الدوام الجامعي.

ثانياً: من الناحية العملية (التطبيقية):

1. تستفيد الجهات المسئولة عن تطوير أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى.

2. قد تفيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من خلال العمل على تبني بعض الاستراتيجيات والعمل بها.

3. قد تتيح هذه الدراسة المجال لاستحداث برامج ذات فعالية في مجال الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي من قبل المسئولين.

4. قد تساهم نتائج هذه الدراسة القائمين على العملية التربوية والباحثين التربويين في وضع الخطط الجامعية، ومراعاة الحالة النفسية والاجتماعية التي يكون عليها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة خلال وقت الدوام الجامعي، وكذلك تقديم اقتراحات وتوصيات تساعد إدارة الجامعة على تحسين ورفع مستوى الأداء التدريسي للأعضاء.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. حد الموضوع:

اقتصرت الدراسة على واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجوده التعليم في التعليم العالي.

2. الحد البشري:

اقتصرت الدراسة الحالية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الأقصى المتفرغين.

3. الحد المكاني:

اقتصرت الدراسة على محافظات غزة.

4. الحد الزماني:

أجريت الدراسة الحالية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2015-2016 م.

5. الحد المؤسساتي:

أجريت الدراسة على جامعة الأقصى في قطاع غزة.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي:

يعرفه الاغا (2015): هو "إنتاج المعرفة والحصول على المعرفة والمشاركة بها واستخدامها وتطويرها من خلال التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها، واستثمار الموارد المتوفرة في ظل الإمكانيات المتاحة". (الاغا، 2015: 14).

ويعرفه شقفة (2013) بأنه: "الاقتصاد الذي يرتكز على بناء المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، من خلال الاستثمار الأمثل للإمكانات بهدف تطوير الموارد البشرية لتحسين نوعية الحياة بمختلف مجالاته" (شقفة، 2013: 28).

يعرفه الباحث اجرائياً بأنه استخدام التقنيات الحديثة وتوظيفها بجامعة الأقصى بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها من خلال الإفادة من المعلومات والإنترنت وتطبيقات المعلوماتية المختلفة. والاستفادة من التقنية في إنتاج وتجهيز ومعالجة وتوزيع وتسويق السلع والخدمات وتحويلها إلى اقتصاد معرفي.

الجودة:

عرفها الزعبي (2013): بأن "الجودة هي المواصفات الشمولية لكيان ما، كأن يكون منتج، فرد، منظمة، والتي تتصل بقدراتها على إشباع الحاجات القائمة أو المفترضة". (الزعبي، 2013: 11).

وعرفها الدبر، وخميس (2013): الوفاء بمتطلبات المستفيد وتجاوزها، كما تعني تحقيق أعلى درجة من الجودة المثالية بأقل تكلفة ممكنة في كل المراحل، وتكامل مجهودات كافة الأنشطة من خلال تحسين العمليات. (الدبر وخميس،2013: 26).

ويعرفها الخوالدة (2009): "هو اسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنظمة التعليمية ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم وايضا هي فعالية لتحقيق أفضل الخدمات التعليمية البحثية والاستشارية بأحدث الاساليب واقل التكاليف واعلى جودة ممكنة". (الخوالدة، 2009: 13)

ويعرفها الباحث اجرائياً: عبارة عن العمل على التطوير المهني والأكاديمي لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى والعمل على تحقيق الجودة الاكاديمية باعلي درجة.

الدراسات السابقة:

اولاً: الدراسات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي:

1.دراسة الاغا (2015) :هدفت التعرف إلى واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة تم تطبيق الدراسة عليهم بطريقة المسح الشامل، وقام الباحث باستخدام استبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

2. دراسة الأغا (2013): هدفت التعرف إلى أكثر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية، استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود فروق في مجال المتطلبات المتعلقة بالسياسات التعليمية، ومجال المتطلبات البحثية والمعرفية، والدرجة الكلية للاستبيان تعزى لمتغير الجامعات لدى أفراد العينة، وكانت الفروق لصالح مجموعة جامعة القدس المفتوحة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين تبعا لمتغير الرتبة العلمية لأفراد العينة،

3. دراسة العريضي (2012): هدفت إلى الكشف عن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، استخدم الباحث المنهج المسحي، من خلال تطوير أداة خاصة بالدراسة. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a<0.05$) تعزى لمتغير النوع الاجتماعي في مجال تقييم الطلبة لصالح الذكور. ووجود فروق إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجالي طرق التدريس وتقييم الطلبة لصالح حملة الماجستير.

4. دراسة العسلي (2011): هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه طلبة جامعة القدس المفتوحة في استخدام التعليم الإلكتروني وفرض تنميتهم المعرفية من خلال الاقتصاد المعرفي، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع دارسي جامعة القدس المفتوحة، استخدمت الباحثة استبانة كأداة للدراسة، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن درجة الاستجابات عن صعوبات استخدام التعليم الإلكتروني، وفرض تنميتهم المعرفية من وجهة نظر أفراد العينة كانت بدرجة متوسطة بينما كانت أبرز الصعوبات "ضعف مستوى الدارس "باللغة الانجليزية" ويعيق النقص في عدد أجهزة الحاسوب داخل المختبر مشاركة الدارس" وكانت أبرز الفرص لتنمية معرفة الدارسين. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الدارسين حول صعوبات استخدام التعليم الإلكتروني، واستجابات الدارسين حول فرض تنميتهم المعرفية في المتغيرات الآتية: السنة الدراسية، والجنس، وامتلاك الدارس لجهاز حاسوب، ومدى استخدامها للإنترنت.

5. دراسة مراد (2008): هدفت التعرف على اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو تطوير التعليم، نحو الاقتصاد المعرفي، استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: عدم وجود فروق جوهرية في اتجاهات الطلبة باختلاف جنسهم نحو تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي، كما كشفت نتائج تحليل التباين الأحادي عن عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين اتجاهات الطلبة في الكليات المختلفة، كما بينت الارتباط والتوثيق بين مشروع الاقتصاد المعرفي وبين الممارسات والبرامج التربوية. وأوصت الدراسة إلى أن جميع الطلبة أكدوا على ضرورة الإسراع في تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالجودة.

1.دراسة الهرامشة (2015): هدفت التعرف الى التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية لضمان جودة التعليم العالي) من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي تكون مجتمع الدراسة من اعضاء الهيئة التدريسية فى (جامعة الزرقاء، الجامعة الهاشمية، جامعة البلقاء) استخدم الباحث استبانه كأداة للدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباطية قوية مابين وجود المعوقات التي تمنع المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير والتحسين في العملية التعليمية وعدم استخدام هذه المؤسسات لمثل هذه الاساليب .

2.دراسة دودين (2015): هدفت التعرف على الممارسات المرتبطة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الاردن من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، تكون مجتمع الدراسة من جميع الاداريين الأكاديميين في الجامعات الاردنية الحكومية والخاصة، استخدم الباحث استبانه كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: لا يوجد هناك اختلاف في متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليمة وجهة نظر الإداريين والأكاديميين باختلاف متغيرات الخبرة.

3.دراسة الحيص (2015):هدفت التعرف الى الرغبة في قياس مستوى جودة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي الليبية وتحسينها قد ازداد بشكل متسارع في الآونة الاخيرة وهناك عوامل ان القائمين على هذه المؤسسات من قياديين وإداريين الى معرفة ادائها ومقارنته بغيره من أداء المتميزين من المؤسسات المناظرة والذى يمكن من خلاله معرفة جوانب القوة والضعف في هذا الاداء استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى النتائج لتحسين مستوى جودة العمليات المقدمة وكذلك الحاجة الى معرفة ما اذا كانت قيادة المؤسسة قد استخدمت مواردها وامكانياتها المتاحة بشكل فعال من خلال استغلال المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة في تقديم مستوى عال من جودة العمليات المقدمة ونشاطاته بالإضافة الى ان الرفع في مستوى جودة اداء مؤسسات التعليم العالي يساعد في الحد من الضغط الذى تتعرض له في المؤسسات من مختلف الشرائح ذات العلاقة والمتمثلة بشكل رئيس في الطلاب واولياء الأمور وارباب الاعمال والدولة الليبية .

4.دراسة صيام (2013): هدفت الى ابراز مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية. وقياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الاقسام المحاسبة في الجامعات الاردنية اضافة الى تحديد استخدام التعليم الكرتوني والمزايا التي يحققها هذا الاستخدام في تطوير التعليم الجامعي وعزيز التنمية البشرية، استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية في الجامعات الاردنية: توصلت الدراسة الى النتائج التالية: بغض النظر عن محدودية الاستخدام الفعلي للتعليم الإلكتروني. الا ان اعضاء هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية في الجامعات الاردنية يدركون اهمية تفعيل التعليم الإلكتروني لضمان جودة التعليم العالي المحاسبي، يحقق استخدام التعليم الإلكتروني في التدريس مزايا عديدة تعزز من جودة التعليم العالي المحاسبي وتزيد من فاعليته واسهامه في تحقيق التنمية البشرية.

5. دراسة الصيرفي، ونعمة (2013): يهدف التعرف على استخدام التعليم الإلكتروني لتحقيق الجودة ممثلا بشبكة الانترنت في طرائق التدريس ومعرفة أثرها في تحصيل الطلبة واتجاهاتهم نحو التعليم الإلكتروني. عينة المجتمع وتم اختيار طلبة الصف الرابع من قسم اللغة العربية من جامعة ذي قار استخدم الباحثان المنهج التجريبي استخدم المقياس كاده للدراسة، توصلت الدراسة الى النتائج التالية: ان التعليم الإلكتروني يساعد في تحقيق الجودة في طرائق التدريس حيث انه كان كفؤة وفعالا في هذا المجال من خلال استخدام الطلبة لتطبيقات شبكة الانترنت المختلفة والتي تعتبر من أبرز اهم وسائل التعلم الإلكتروني.

التعقيب العام على الدراسات السابقة:

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها هدفت إلى توضيح أهمية الاقتصاد المعرفي كأسلوب إداري حديث وفعال في العملية الادارية، ودورها في عدة مجالات؛ وقد أكدت علي ضرورة تطبيق جودة التعليم العالي في مختلف المؤسسات التعليمية؛ وركزت علي أهمية نشر الاقتصاد المعرفي، وقد تميز البحث الحالي أنه يحاول الكشف عن واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي ، في حين أن الدراسات السابقة اقتصرت على الكشف عن استخدام التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية، والتعرف على اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو تطوير التعليم بالجامعات.

الإطار النظري للدراسة:

لقد أطلقت تسميات كثيرة لتدل على الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد اللاملموسات، واقتصاد الخبرة، وحتى اقتصاد الانتباه (وهو الذي نشأ تحت تأثير المعرفة والمعلومات وفق مقولة هربرت سايمون (h.simon) أن وفرة المعلومات تنشى فقرة الانتباه)، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفى الغالب تستخدم بطريقة متبادلة .(الهاشمي والعزاوي،2007: 42).

لقد وردت تحت هذا المفهوم الكثير من الآراء التي تناولت مفهوم الاقتصاد المعرفي فمنهم من يرى بأنهُ الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجيا متطورة، و استخدام العقل البشرى كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي، والبعض الآخر يرى أن الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط

الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابةً وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، (مؤتمن، 2003: 2).

نشأة الاقتصاد المعرفي ومراحل تطوره:

برزت في بداية التسعينات مقاربات مفادها أن الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة يتكون في ظاهره فردية تتمثل الظاهرة الأولى في نزعة طويلة مرتبطة بزيادة الموارد المخصصة لإنتاج المعارف ونقلها (تعليم، تدريب، أبحاث، تنمية، تنسيق اقتصادي) والظاهرة الثانية تتمثل في حدث تكنولوجي مهم جداً وهو بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة للذين يتميزُون بنمط جديد لسير العمل الاقتصادي وهو انخفاض تكاليف الترميز ونشر المعارف وامتلاكها وزيادة التأثيرات الخارجية للمعرفة، أي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي عززت ازدهار النشاطات المكثفة في مجال المعرفة من خلال تأثيراتها الرئيسية الثلاثة في الاقتصاد:

1. تسهم هذه التكنولوجيا الجديدة في تحصيل أرباح مهمة في الإنتاجية في مجال معالجة المعارف.

2. أنها تعزز توليد الطاقات ونشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعددة، والتجارة الإلكترونية والبرمجيات.

3. تشجيع قيام المكونات الإلكترونية وتعمل هذه النشاطات بشكل كبير على تقليل الروتين السائد وزيادة فعالية النشاط الاقتصادي (الشمري، والليثي، 2008: 22).

وعليه فإن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يرتكز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية، حيث تزداد القيمة بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو أساس القيمة فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة تعد المعرفة هي أساس للقيمة (عليان، 2010: 187).

أهمية الاقتصاد المعرفي: Knowledge Economy Importance:

أن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد جديد ذو طابع خاص لا يستمد خصوصيته فقط من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم بها في المستقبل وبالدوافع المحفزة للتطوير والابتكار وينمو بمعدلات سريعة ويتفوق على الاقتصاديات الأخرى كافة بشكل غير مسبوق سواء من الناحية الملموسة أو غير الملموسة، وأن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد متكامل في ذاته ويمتاز بالتداخل في الاقتصاديات

ويفرض نفسه بقوة وتوافقه مع الاقتصاديات الأخرى من ثم فإن الاقتصاد له عناصره وعوامل إنتاجية وله مؤسساته وقوة الفعل والمفاعلة التوازنية

(الهاشمي، والعزاوي،2007: 27).

إن العالم المستقبلي الأمريكي ألفين توفلر صاحب (صدمة المستقبل) و(الموجة الثالثة) (وتحول السلطة): أكد أن المعرفة مورد لا ينضب وهي البديل للموارد الأخرى، وتقلل المعرفة الحاجة إلى المواد الخام والعمالة والوقت والحيز ورأس المال، وتصبح بذلك المورد المحوري للاقتصاد المتقدم، ومما يزيد قيمتها أن السلطة في مجتمع المعرفة ليس مصدرها الحزب أو الدولة، بل التحول الخفي في العلاقات بين السلطة والمعرفة، فيما تنطلق المجتمعات نحو صدامها مع الغد (خضر، 2007: 20).

ومما زاد من مبررات التحول للاقتصاد المعرفي بالجامعات وزيادة أهميته هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة، فضلاً عن ظهور تكنولوجيا ومنتجات جديدة. واتساع نطاق المعرفة، فلم تعد أمريكا والغرب يسيطرون في هذا المجال، وإنما شاركتها دول كثيرة أهمها اليابان والهند ودول جنوب شرق آسيا، والمعرفة مفيدة لمنظمات الأعمال وذلك لعدة أسباب، منها إن هذا الموجود يمكن بيعه، ويمكن الإبداع في منتجات جديدة، أو تحسين منتج قائم، فضلاً أن المعرفة توضح للمديرين كيفية إدارة منظماتهم (الكبيسي، 2005: 133).

فوائد الاقتصاد المعرفي:

تعتمد قدرة أي بلد في الاستفادة من الاقتصاد المعرفي على مدى السرعة التي من خلالها يمكن أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها والتطور التكنولوجي السريع واتساعها، وزيادة تدفق المعلومات قد حولت مجتمعاتنا إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة والتكنولوجيا. (الهاشمي، والعزاوى،2007: 34).

وهناك عدد من الفوائد للتحول للاقتصاد المعرفي: (الاغا، 2015: 19).

1. تحقيق استخدام التبادل الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في تدريس المقررات الدراسية.
2. استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية.
3. تحفيز المواهب لدى الأفراد وتطويرها.
4. إيجاد نظام اقتصادي يحفز على الاستخدام الأمثل للمعرفة.

ثانياً: الجودة:

يرجع مفهوم الجودة إلى الكلمة اللاتينية (Qualitas) والتي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة الصلابة، وقديما كانت تعني الدقة والإتقان من خلال قيامهم بتصنيع الآثار التاريخية والدينية، وقد حظيت الجودة بتعاريف عدة منها أنها عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص التي يتميز بها المنتج أو الخدمة، والتي تؤدي إلى تلبية حاجات المستهلكين والعملاء سواء من حيث تصميم المنتج أو تصنيعه أو قدرته على الأداء، في سبيل الوصول إلى إرضاء هؤلاء العملاء واسعادهم، (الدراكة،2006: 17)

هناك متطلبات تتعلق بتطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي فيمايلي أهمها:

(أبو عامر، 2008: 48).

- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة الشاملة
- التخطيط والتطوير لنظام إدارة الجودة الشاملة
- تنمية الموارد البشرية وتدريب العاملين وتحفيزهم لتحسين مستوى الأداء الإداري.
- نشر ثقافة الجودة بين جميع العاملين.
- مراقبة ومتابعة وتقيم العمليات الإدارية والتعليمية وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة.
- تطوير نظم المعلومات لتسهيل العمليات الإدارية والتعليمية.
- توفير كفاءات إدارية وأكاديمية مؤهلة.
- تفويض الصلاحيات وتشجيع العمل الجماعي بعيدا عن المركزية في اتخاذ القرارات.
- محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

تشمل الجودة الشاملة في التعليم الجامعي عددا من المجالات ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

جودة الإدارة الجامعية: ويقصد بذلك جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير أو قائد في النظام الجامعي، وتتألف هذه العملية من عناصر أساسية هي التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة وتقويم الأداء، وكلما زادت جودة العملية الإدارية حسن استخدام

الموارد المتاحة البشرية والمادية مثل المباني والمكتبات والمعامل والتجهيزات والمالية والمعلوماتية (أحمد وحافظ، 2003: 159)

جودة عضو الهيئة التدريسية: ليس هناك خلافا حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في إنجاز العملية التعليمية، وتحقيق أهداف الكلية التي يعمل بها، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي وخبراته العملية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي، والأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع (مصطفى، 2005: 332).

جودة البرامج التعليمية: ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة، مما يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها (عليمات، 2004: 114).

جودة الكتاب الجامعي: ويقصد به جودة محتوياته وتحديثه المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته، وأبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تتطلبها الجامعة منه، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، مما يسهم في زيادة وعي الطالب ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومة بالبحث والاطلاع مما يثرى التحصيل والبحث العلمي (مصطفى، 2005: 332).

جودة المتابعة المستمرة للخريجين: حيث يتم في ضوئها رصد ومتابعة الخريجين لتحديد مدى توافقهم مع متطلبات العمل في كافة مؤسسات العمل، ومن ثم إمكانية التعديل والتطوير السريع لبرامج التعليم والتدريب التي تطرحها الجامعة، وذلك لتلافي أوجه القصور في المستويات العلمية والعملية للخريجين (أبو سعدة، 2000: 190).

إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة

وهي الطريقة البحثية التي تم اختيارها للحصول على معلومات تمكنه من الإجابة على أسئلة البحث من مصادرها (الأغا والأستاذ،2003: 82)

وحيث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعها على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويسعى للتعرف على

واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة. (ملحم: 2000: 324)

لذا فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب الحصر الشامل في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى والبالغ عددهم حسب سجلات دوائر شئون الموظفين في تلك الجامعة (439) عضو هيئة تدريس.

العينة الاستطلاعية:

تكونت العينة الاستطلاعية من (30) عضواً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وذلك ليتم تقنين أدوات الدراسة عليهم من خلال حساب الصدق والثبات بالطرق المناسبة، وقد تم احتسابهم ضمن عينة الدراسة التي تم التطبيق عليها.

العينة الميدانية للدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والبالغ عدده (439) عضو هيئة تدريس وتم استرجاع من أداة الدراسة الموزعة (409) أي ما يقارب (93.1%), وتعتبر هذه النسبة مقبولة لإجراء التحليل والاجراءات الاحصائية بهدف الوصول على أفضل وأدق النتائج

وصف الخصائص والبيانات الشخصية:

الجنس: يبين جدول رقم (1) أن ما نسبته (86.3%) من عينة الدراسة هم من جنس الذكور، وما نسبته (13.7%) هم من جنس الاناث.

المؤهل العلمي: تبين أن ما نسبته (43.9%) هم من الذين مؤهلهم العلمي ماجستير، وما نسبته (37.0%) هم من الذين مؤهلهم العلمي أستاذ مساعد، وما نسبته (14.7%)

هم من الذين مؤهلهم العلمي أستاذ مشارك، وما نسبته (4.4%) هم من الذين مؤهلهم العلمي أستاذ.

سنوات الخدمة: تبين أن ما نسبته (39.2%) هم من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات، وما نسبته (37.8%) هم من الذين سنوات خدمتهم تتراوح من 5 سنوات إلى 10 سنوات، وما نسبته (13.2%) هم من الذين سنوات خدمتهم تتراوح من 10 سنوات إلى 15 سنوات، وما نسبته (9.8%) من الذين هم من الذين سنوات خدمتهم فوق 15 سنة

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

المتغير	تصنيف المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	352	86.3
	أنثى	56	13.7
المؤهل العلمي	ماجستير	179	43.9
	أستاذ مساعد	151	37.0
	أستاذ مشارك	60	14.7
	أستاذ	18	4.4
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	160	39.2
	من 5 – 10 سنوات	154	37.8
	من 10 – 15 سنوات	54	13.2
	10 سنوات فأكثر	40	9.8
المجموع		408	100.0

أداة الدراسة:

تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1. القسم الأول: البيانات الشخصية ويتكون من (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

2. القسم الثاني: يتكون من الاستبانة الأولى والمتعلقة بتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي ويتكون من ثلاثة مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، ويتكون من 8 فقرات.

المجال الثاني: التكنولوجيا والاتصالات للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ويتكون من 8 فقرات.

المجال الثالث: البنية التحتية للجامعة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ويتكون من 6 فقرات.

3. القسم الثالث: يتكون من الاستبانة الثانية والمتعلقة بتقدير أعضاء هيئة التدريس لجودة التعليم العالي ويتكون من ثلاثة مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: جودة الإدارة الجامعية ويتكون من 5 فقرات.

المجال الثاني: جودة عضو الهيئة التدريسية، ويتكون من 5 فقرات.

المجال الثالث: جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس، ويتكون من 5 فقرات.

صدق وثبات الاستبانة الأولى: (واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي).

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

وقد ترددت قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له بين القيمة 0.788 و 0.374 وهي دالة عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ($0.05\geq\alpha$)، وبذلك تعتبر فقرات استبانة الأولى صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (2) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)	#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)	#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الكفاية المهنية			**التكنولوجيا والاتصالات**			**البنية التحتية للجامعة**		
.1	0.374	*0.042	.1	0.601	*0.000	.1	0.711	*0.000
.2	0.599	*0.000	.2	0.631	*0.000	.2	0.715	*0.000
.3	0.414	*0.023	.3	0.590	*0.000	.3	0.571	*0.000
.4	0.488	*0.006	.4	0.498	*0.005	.4	0.656	*0.000
.5	0.431	*0.017	.5	0.708	*0.000	.5	0.515	*0.004
.6	0.531	*0.003	.6	0.464	*0.010	.6	0.788	*0.000
.7	0.432	*0.017	.7	0.482	*0.000			
.8	0.647	*0.000	.8	0.582	*0.000			

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$

ثانياً: صدق الاتساق البنائي:

وقد تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل حيث وقعت بين القيم 0.860 والقيمة 0.714 والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (α≥0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (α≥0.05) وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3): يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	الكفاية المهنية	0.779	*0.000
.2	التكنولوجيا والاتصالات	0.860	*0.000

.3	البنية التحتية للجامعة	0.714	*0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$

ثالثاً: ثبات فقرات الاستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها باستخدام طريقة معامل ألفا كرو نباخ

طريقة ألفا كرو نباخ Alpha Cronbach's:

تم استخدام طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث تم قياس ثبات المحاور الخاصة بالاستبانة وقد بلغت معاملات الفا كرو نباخ للمحاور الثلاث على الترتيب: 0.725، 0.800، 0.741 في حين بلغت درجة الثبات الكلية 0.752، ويتضح من النتائج السابقة ان قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.725- 0.931) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.752) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

صدق وثبات الاستبانة الثانية: (الجودة الأكاديمية).

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

وقد وقعت قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له، بين القيم 0.796 والقيمة 0.433 والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05≥α)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05≥α)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة الثانية صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)	#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)	#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جودة الإدارة الجامعية			جودة عضو الهيئة التدريسية			جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس		
.1	0.679	*0.000	.1	0.649	*0.000	.1	0.741	*0.000
.2	0.469	*0.009	.2	0.622	*0.000	.2	0.712	*0.000
.3	0.433	*0.017	.3	0.578	*0.000	.3	0.796	*0.000
.4	0.582	*0.001	.4	0.757	*0.000	.4	0.702	*0.000
.5	0.634	*0.000	.5	0.488	*0.006	.5	0.607	*0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$

ثانياً: صدق الاتساق البنائي:

بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة وقعت بين القيمتين 0.909 و 0.750 وجميعها قيم دالة عند مستوى دلالة (α≥0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (α≥0.05), وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5): يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	جودة الإدارة الجامعية	0.750	*0.000
.2	جودة عضو الهيئة التدريسية	0.909	*0.000
.3	جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	0.851	*0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$

ثالثاً: ثبات فقرات الاستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة معامل ألفا كرو نباخ

طريقة ألفا كرو نباخ Alpha Cronbach's:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث بلغت معاملات الفا كرو نباخ على الترتيب 0.752, 0.883, 0.797 في حين بلغ معامل الثبات الكلي 0.853

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.752-0.883) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.853) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي؟

ويتفرع منه العديد من التساؤلات:

الإجابة عن السؤال الأول:

ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة واحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة (المحايدة) وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمجالات وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول رقم (6): تحليل مجالات الاستبانة.

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
.1	الكفاية المهنية	3.19	0.591	63.80	6.621	0.000	1
.2	التكنولوجيا والاتصالات	3.13	0.714	62.60	3.708	0.000	3
.3	البنية التحتية للجامعة	3.18	0.632	63.60	6.042	0.000	2
الدرجة الكلية للاستبانة		3.16	0.547	63.20	6.260	0.000	

*** قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "249" تساوي 1.96**

ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (63.20%) مما يدلل على أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث: الى حرص الجامعة على تزويد اعضاء هيئة التدريس بالمهارات اللازمة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس ووعيهم بأهمية استخدام التعليم الإلكتروني لكسر الحواجز التقليدية في العملية التعليمية وان الجامعة تعتمد بشكل دائم على اعطاء دورات تثقفية في كيفية استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية.

أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1. المجال الأول: الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (63.80%) أي بدرجة تقدير متوسطة.

ويعزو الباحث: بأن الجامعة تعتمد على إعطاء دورات تدريبية لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري للاطلاع والتمكين باستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية بالجامعة

2. المجال الثالث: البنية التحتية للجامعة، فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (63.60%) أي بدرجة تقدير متوسطة.

ويعزو الباحث: ان المعلومات هي أساس نجاح الأعمال التي تكون واضحة وتعمل على تطوير البرامج والسياسات الداعمة لضمان متابعة العمل من خلال المباني والمختبرات واجهزة الحاسوب التي تعمل على تقدم ورقى الجامعة بشكل أفضل.

3. المجال الثاني: التكنولوجيا والاتصالات، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (62.60%) أي بدرجة تقدير متوسطة.

ويعزو الباحث: بانها تعمل على تسهيل عملية التواصل الأكاديمي والتعليمي بين أعضاء هيئة التدريس وأهمية التعليم الإلكتروني كطريق لدخول مجتمع المعرفة وكسر الحواجز التقليدية، والعمل على تسهيل المعاملات الإدارية ببن العاملين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لذلك تعتبر التكنولوجيا الحديثة روح الحياة لهذا الاقتصاد.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)؟

وللإجابة عن هذا الفرض تحقق الباحث من خمسة فرضيات وهي كما يلي:

الفرض الأول من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي تُعزى إلى متغير الجنس وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Tللعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير الجنس، والنتائج مبينة في جدول (7)

جدول رقم (7): نتائج اختبار Tللعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير الجنس

واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)
الكفاية المهنية	ذكر	352	3.19	0.594	0.513	0.608
	أنثى	56	3.16	0.579		
التكنولوجيا والاتصالات	ذكر	352	3.12	0.743	0.358	0.720
	أنثى	56	3.16	0.497		
البنية التحتية للجامعة	ذكر	352	3.17	0.637	1.498	0.135
	أنثى	56	3.30	0.588		
الدرجة الكلية للاستبانة	ذكر	352	3.16	0.559	0.439	0.661
	أنثى	56	3.19	0.474		

قيمة T الجدولية عند درجة حرية "406" ومستوى دلالة(0.05≥α) تساوي 1.96

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.661) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (0.439) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير الجنس.

ويعزو الباحث: الى اهتمام كل من النوعين بأهمية تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعة والاهتمام بتطوير كفاياتهم المهنية والتي تشكل مدخلاً من مدخلات نجاح حياتهم المهنية وانا أعضاء هيئة التدريس أكثر رغبة بمجريات العمل بالجامعة.

الفرض الثاني من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (8)

جدول رقم (8): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الكفاية المهنية	بين المجموعات	2.449	3	0.816	2.355	0.071
	داخل المجموعات	140.034	404	0.347		
	المجموع	142.483	407			
التكنولوجيا والاتصالات	بين المجموعات	1.215	3	0.405	0.793	0.498
	داخل المجموعات	206.457	404	0.511		
	المجموع	207.672	407			

البنية التحتية للجامعة	بين المجموعات	0.809	3	0.270	0.673	0.569
	داخل المجموعات	161.902	404	0.401		
	المجموع	162.711	407			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	0.974	3	0.325	1.082	0.356
	داخل المجموعات	121.174	404	0.300		
	المجموع	122.148	407			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 404" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.62

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.356) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05≥α) وقيمة f المحسوبة تساوي (1.082)، وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.62) مما يدل عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث: ان جامعة الاقصى تعقد لدى اعضاء هيئة التدريس مجموعة من الدورات التدريبية والندوات في كيفية استخدام الطرق الحديثة في التعليم والتي يتساوى جميعهم في امتلاك المهارات اللازمة بمختلف مؤهلاتهم العلمية بالحصول عليها من دول متعددة.

الفرض الثالث من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة، والنتائج مبينة في جدول رقم (9):

جدول رقم (9): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الكفاية المهنية	بين المجموعات	9.207	3	3.069	9.303	0.000
	داخل المجموعات	133.276	404	0.330		
	المجموع	142.483	407			
التكنولوجيا والاتصالات	بين المجموعات	6.219	3	2.073	4.157	0.006
	داخل المجموعات	201.453	404	0.499		
	المجموع	207.672	407			
البنية التحتية للجامعة	بين المجموعات	14.500	3	4.833	13.174	0.000
	داخل المجموعات	148.211	404	0.367		
	المجموع	162.711	407			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	7.735	3	2.578	9.105	0.000
	داخل المجموعات	114.412	404	0.283		
	المجموع	122.148	407			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 404" ومستوى دلالة (0.05≥α) تساوي 2.62

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05≥α) وقيمة f المحسوبة تساوي (9.105)، وهي أكبر من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.62) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة

وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار LSD للمقارنات المتعددة كانت النتائج حسب الجدول (10)

جدول رقم (10): نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

المجال	سنوات الخدمة	سنوات 5أقل من	10-5من سنوات	15-10من سنة
الكفاية المهنية	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.19323*		
	سنة 15-10من	-0.21398*	-0.02074	
	15 سنة فأكثر	-0.50703*	-0.31380*	-0.29306*
التكنولوجيا والاتصالات	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.26614*		
	سنة 15-10من	-0.07179	0.19435	
	15 سنة فأكثر	-0.23984	0.02630	-0.16806
البنية التحتية للجامعة	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.23332*		
	سنة 15-10من	-0.45899*	-0.22567*	
	15 سنة فأكثر	-0.52813*	-0.29481*	-0.06914
الدرجة الكلية للاستبانة	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.23068*		
	سنة 15-10من	-0.22909*	0.00159	
	15 سنة فأكثر	-0.41562*	-0.18653	-0.18653

*** الفروق دالة عند مستوى دلالة (α≥0.05)**

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين أن هناك فروق في مجال الكفاية المهنية بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم , وقد تبين عدم وجود فروق بين كلا من الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات من 10 -15 سنة وتبين وجود فروق بين كلا من الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر ولصالح الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر, وقد تبين وجود فروق بين كلا من الذين سنوات خدمتهم من 10 – 15 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر ولصالح الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر .

وتبين أن هناك فروق في مجال التكنولوجيا والاتصالات بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة من 5 – 10 سنوات ولصالح الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات.

تبين أن هناك فروق في مجال البنية التحتية بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم، وقد تبين وجود فروق بين كلا من الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات من 10 -15 سنة ولصالح الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات وتبين وجود فروق بين كلا من الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر ولصالح الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر.

تبين أن هناك فروق في الدرجة الكلية للاستبانة بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم.

ثالثاً: الإجابة عن السؤال الثالث:

ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لجودة التعليم العالي السائد فيها.

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة واحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة (المحايدة) وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمجالات وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول رقم (11): تحليل مجالات الاستبانة.

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	جودة الإدارة الجامعية	3.17	0.680	63.40	5.137	0.000	1
2.	جودة عضو الهيئة التدريسية	3.16	0.667	63.20	4.877	0.000	2
3.	جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	3.06	0.719	61.20	1.707	0.089	3
	الدرجة الكلية للاستبانة	3.13	0.595	62.60	4.466	0.000	

*** قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "348" تساوي 1.96**

ويتضح من خلال الجدول رقم (11) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (62.60%) مما يدلل على أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لجودة التعليم العالي السائد فيها جاءت بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث: ان الجامعة تعمل بشكل مستمر على تطوير البرامج التعليمية والتخصصات العلمية

ووضع خطة مسبقة للتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول لتطوير برامجها التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالعملية التعليمية من اجل الرقى بها والوصول الى الهدف المنشود

أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

المجال الأول: جودة الإدارة الجامعية، فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (63.40%) أي بدرجة تقدير متوسطة.

ويعزو الباحث: ان النظام التعليمي يحتاج لتطوير ادارة الجامعة وتفعيله باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية.

2. المجال الثاني: جودة عضو الهيئة التدريسية، فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (63.20%) أي بدرجة تقدير متوسطة.

ويعزو الباحث: الى اختلاف طرق التدريس باستخدام التكنولوجيا الحديثة لكل من اعضاء هيئة التدريس وكذلك الى الخبرة التي يمتلكها المدرس والطريقة الى ينتهجها أثناء عملية التدريس

المجال الثالث: جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (61.20%) أي بدرجة تقدير متوسطة.

ويعزو الباحث: الى المتغيرات المتسارعة على التقدم العلمي الكبير في جميع الجامعات وتعدد البرامج والتخصصات المختلفة والدورات من اهم الاستثمار التي تعتمد عليها الجامعات من أثمن وأرقى البرامج التعليمية

رابعاً: الإجابة عن السؤال الرابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)؟

وللإجابة عن هذا الفرض تحقق الباحث من خمسة فرضيات وهي كما يلي:

الفرض الأول من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي تُعزى إلى متغير الجنس

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Tللعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير الجنس، والنتائج مبينة في جدول رقم (12)

جدول رقم (12): نتائج اختبار Tللعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير الجنس

جودة التعليم العالي	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جودة الإدارة الجامعية	ذكر	352	3.15	0.702	1.421	0.156
	أنثى	56	3.29	0.507		
جودة عضو الهيئة التدريسية	ذكر	352	3.13	0.677	1.764	0.078
	أنثى	56	3.30	0.587		
جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	ذكر	352	3.02	0.736	2.742	0.006
	أنثى	56	3.30	0.543		
الدرجة الكلية للاستبانة	ذكر	352	3.10	0.612	2.304	0.022
	أنثى	56	3.30	0.444		

قيمة T الجدولية عند درجة حرية "406" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.022) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05≥α) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.304) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير الجنس وكذلك في مجال جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس حيث القيمة الاحتمالية له اقل من مستوى دلالة (0.05≥α), ولمعرفة الفروق لصالح من تكون أنها لصالح أعضاء هيئة التدريس الاناث

ويعزو الباحث: اهتمام المرأة بأهمية التعليم العالي لأنه العمل الذي يجعل الانثى تشارك في المسيرة التعليمة والخروج من عادات وتقاليد المجتمع مما يجعلها تبدع في المجال التعليمي وتكون أكثر اهتماما بالعمل من الرجال

الفرض الثاني من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (13)

جدول رقم (13): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

جودة التعليم العالي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جودة الإدارة الجامعية	بين المجموعات	4.020	3	1.340	2.936	0.033
	داخل المجموعات	184.363	404	0.456		
	المجموع	188.383	407			
جودة عضو الهيئة التدريسية	بين المجموعات	3.228	3	1.076	2.437	0.064
	داخل المجموعات	178.361	404	0.441		
	المجموع	181.588	407			
جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	بين المجموعات	2.645	3	0.882	1.714	0.164
	داخل المجموعات	207.847	404	0.514		
	المجموع	210.493	407			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	2.436	3	0.812	2.310	0.076
	داخل المجموعات	141.990	404	0.351		
	المجموع	144.426	407			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 404" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.62

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.076) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05≥α) وقيمة f المحسوبة تساوي(2.310), وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.64) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي وكذلك في باقي المجالات باستثناء ما يتعلق بمجال جودة الإدارة الجامعية فقد تبين أن القيمة الاحتمالية

له تساوي (0.033) وهي أقل من مستوى الدلالة (α≥0.05) مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار LSD للمقارنات المتعددة كانت النتائج حسب الجدول (14)

جدول رقم (14): نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

المجال	الرتبة العلمية	ماجستير	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك
جودة الإدارة الجامعية	ماجستير			
	أستاذ مساعد	-0.09858		
	أستاذ مشارك	0.00732	0.10589	
	أستاذ	-0.46046*	-0.36188*	-0.46778*

*** الفروق دالة عند مستوى دلالة (α≥0.05)**

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين أن هناك فروق في مجال جودة الإدارة الجامعية بين كلا من الذين مؤهلهم العلمي ماجستير وأستاذ ولصالح الذين مؤهلهم العلمي أستاذ، وكذلك بين الذين مؤهلهم العلمي أستاذ مساعد وأستاذ ولصالح الذين مؤهلهم العلمي أستاذ، وكذلك بين الذين رتبهم العلمية أستاذ مشارك وأستاذ ولصالح الذين مؤهلهم العلمي أستاذ.

ويعزو الباحث: الي المستوى العلمي المتقارب لكل من اعضاء هيئة التدريس وانا غالبيتهم من حملة الشهادات العليا فيما يتعلق في الفروق في مجال الادارة الجامعية والتي لصالح استاذ دكتور يعود الي الخبرة الطويل في مجال العمل وهم أكثر دراية وخبرة في هذه المجال وانا هذه الفئة تدرك جيدا اهمية جودة الادارة الجامعية

الفرض الثالث من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة، والنتائج مبينة في جدول رقم (15)

جدول رقم (15) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

جودة التعليم العالي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جودة الإدارة الجامعية	بين المجموعات	7.303	3	2.434	5.431	0.001
	داخل المجموعات	181.081	404	0.448		
	المجموع	188.383	407			
جودة عضو الهيئة التدريسية	بين المجموعات	3.611	3	1.204	2.732	0.044
	داخل المجموعات	177.977	404	0.441		
	المجموع	181.588	407			
جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	بين المجموعات	6.374	3	2.125	4.205	0.006
	داخل المجموعات	204.118	404	0.505		
	المجموع	210.493	407			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	5.113	3	1.704	4.942	0.002
	داخل المجموعات	139.313	404	0.345		
	المجموع	144.426	407			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 246" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.62

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) وقيمة f المحسوبة تساوي (4.942)، وهي أكبر من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.62) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة

وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تم استخدام اختبار LSD للمقارنات المتعددة كانت النتائج حسب الجدول (16)

جدول رقم (16): نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

المجال	سنوات الخدمة	سنوات 5أقل من	10-5من سنوات	15-10من سنة
جودة الإدارة الجامعية	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.26523*		
	سنة 15-10من	-0.30731*	-0.02074	

	15 سنة فأكثر	-0.25250*	0.01273	0.05481
جودة عضو الهيئة التدريسية	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.15390*		
	سنة 15-10من	-0.22407*	-0.07018	
	15 سنة فأكثر	-0.24000*	-0.08610	-0.01593
البنية التحتية للجامعة	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.11989		
	سنة 15-10من	-0.24144*	-0.12155	
	15 سنة فأكثر	-0.40625*	-0.28636*	-0.16481
الدرجة الكلية للاستبانة	سنوات 5أقل من			
	سنوات 10-5من	-0.17967*		
	سنة 15-10من	-0.25761*	-0.07794	
	15 سنة فأكثر	-0.29958*	-0.11991	-0.04198

*** الفروق دالة عند مستوى دلالة ((α≥0.05))**

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين أن هناك فروق في مجال جودة الإدارة الجامعية بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم.

وتبين أن هناك فروق في مجال عضو الهيئة التدريسية بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم.

وتبين أن هناك فروق في مجال البنية التحتية للجامعة بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم، وقد تبين وجود فروق بين كلا من الذين سنوات خدمتهم من 5 – 10 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر ولصالح الذين لهم سنوات خدمة من 15 سنة فأكثر.

تبين أن هناك فروق في الدرجة الكلية للاستبانة بين كلا من الذين سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات مقارنة بين الذين لهم سنوات خدمة أكثر من 5 سنوات بشكل عام ولصالحهم.

خامساً: الإجابة عن السؤال الخامس:

هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم

العالي السائد في جامعة الأقصى؟ وللإجابة عن هذا السؤال تحقق الباحث من الفرض التالي:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى، والنتائج مبينة في جدول رقم (17).

جدول رقم (17): نتائج معامل الارتباط بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى

واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	جودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى				
	الإحصاءات	جودة الإدارة الجامعية	جودة عضو الهيئة التدريسية	جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	الدرجة الكلية
الكفاية المهنية	معامل الارتباط	0.518	0.578	0.653	0.683
	القيمة الاحتمالية (sig)	0.000	0.000	0.000	0.000
التكنولوجيا والاتصالات	معامل الارتباط	0.639	0.623	0.604	0.737
	القيمة الاحتمالية (sig)	0.000	0.000	0.000	0.000
البنية التحتية	معامل الارتباط	0.567	0.606	0.561	0.687
	القيمة الاحتمالية (sig)	0.000	0.000	0.000	0.000
الدرجة الكلية	معامل الارتباط	0.664	0.697	0.700	0.812
	القيمة الاحتمالية (sig)	0.000	0.000	0.000	0.000

معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05≥α)

تبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05≥α)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05≥α) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى ومن النتائج فإن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.812) وهذا يدلل على ان العلاقة بينهما علاقة إيجابية (طردية)

ويعزو الباحث: ان الاقتصاد المعرفي يشكل اهمية كبيرة بالنسبة لجودة التعليم العالي واستخدام أفضل الطرق الحديثة في العملية التعليمية ويعتبر من اهم الدعائم الاساسية التي تقوم عليها التكنولوجيا الحديثة في استخدام التعليم الإلكتروني وان الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي يكمل بعضهم البعض في تطوير المهارات الحديثة في استخدم التعليم الإلكتروني.

نتائج الدراسة:

1.أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ الوزن النسبي لها (63.20%).

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي تُعزى إلى متغير الجنس.

3.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة..

5. أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لجودة التعليم العالي السائد فيها جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ الوزن النسبي لها (62.60%).

6.توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي تُعزى إلى متغير الجنس لصالح الاناث.

7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم العالي في جامعة الأقصى تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة لصالح أكثر من 5 سنوات.

8. وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (α≥0.05) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي والجودة في التعليم العالي السائد في جامعة الأقصى.

توصيات الدراسة:

وضع مؤشرات واضحة لتعريف أعضاء هيئة التدريس بأساليب الاقتصاد المعرفي.

أهمية رفع مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة بجامعة الاقصى والتي تساعدهم في مجال أعمالهم.

ضرورة عقد الدورات التدريبية التي تساعد أعضاء هيئة التدريس في كيفية استخدام التقنيات الحديثة في التعليم

ضرورة التقويم المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية ومتابعة أنشطة نموهم المهني.

استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة وتوظيفها بما يتوافق مع متطلبات الجودة الاكاديمية بجامعة الأقصى.

العمل على تطوير أداء هيئة التدريس في أساليب التعليم والتعلم، وفق معايير الجودة العالمية.

المراجع والمصادر:

1. أبو سعدة وضيئة، وعبد الغفار أحلام (2000): الجودة الشاملة في كليات وشعب رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، مجلة التربية، العدد (2) ص ص 133-207.

2. أبو عامر، آمال محمود (2008): واقع الجودة الإدارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين وسبل تطويره، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة

3.الأغا، إحسان والأستاذ، محمود (2003): "تصميم البحث التربوي"، فلسطين، غزة.

4.ألاغا، اياد سعدى (2015): واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، رسالة ماجستير، جامعة الازهر غزة.

5.الأغا، صهيب كمال (2013): متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد (5)، ص ص37 .62

6.بدح، أحمد. (2007): درجة إمكانية تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية.

7.جرادات، خلود فخري (2014): الاحتياجات التدريبية لمديرات رياض الأطفال في الأردن في ضوء مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أما راباك). الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلد (5)، العدد (12)، ص ص1 - 16.

8.حريم، حسين (2009): السلوك التنظيمي سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

9.حمود، خضير كاظم (2002): السلوك التنظيمي: دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

10.خضر، محسن محمود (2007): مجتمع المعرفة العربي ...إلى أين؟ مجلة أحوال المعرفة، الرياض، السنة (12)، عدد (49) ص ص.102-117.

11.الخوالدة، فالح (2009): ادارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية بالجامعات الاردنية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

12.الدبر، عمار وخميس، عبد الله (2013): إدارة الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في كليات التربية بجامعة طرابلس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، العدد (6) (13):19-63.

13.الدراكة، مأمون (2006): إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء، دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

14.الزعبى، على (2013): دور إدارة الجودة الشاملة في تقليل المخاطر في قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي: العدد 6 (11)، 3-39.

15.شقفة، توفيق، سعيد (2013): مهارات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى كتب العلوم للمرحلة الأساسية العليا بغزة ومدى اكتساب طلبة الصف العاشر لها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.

16.الشمري هاشم، والليثي ناديا (2008): الاقتصاد المعرفي، مكتبة دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان.

17.عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن واخرون (2001): البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، عمان.

18.العريضي، منيرة (2012): درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، مجلة دراسات - العلوم التربوية -الأردن، مجلد (39)، العدد (2)، ص ص.468 - 486.

19.العساف، صالح (1995): المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

20.العسيلي، رجاء زهير (2011): الصعوبات التي تواجه طلبة جامعة القدس المفتوحة في استخدام التعليم الإلكتروني وفرص تنميتهم المعرفية من خلال الاقتصاد المعرفي، مجلة اتحاد الجامعات العربية -الأردن، عدد (60) ص ص7 - 39.

21.الكبيسي، صلاح الدين (2005): إدارة المعرفة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، 93 -47: (4)
22.مراد، عودة سليمان (2008): تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي، المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر - نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي -مصر، ص ص.528 - .559
23.ملحم، سامي (2000): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
24.مؤتمن، منى (2003): نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي، إدارة البحث والتطوير، منشورات وزارة التربية والتعليم، أيلول، عمان –الأردن.
25.الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة محمد (2007): المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
26.أحمد، حافظ وحافظ، محمد (2003): إدارة المؤسسات التربوية، الطبعة الاولي، عالم الكتب، القاهرة.
27.الحيص، مختار عبد النور (2015): مدخل لرفع مستوي جودة أداء مؤسسات التعليم العالي الليبية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي-الاردن، المجلد (8) عدد (20) ص ص 3-29
28.دودين، احمد يوسف (2015): مستوي تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين (دراسة ميدانية) المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي-الاردن، المجلد (8) عدد (19) ص ص 155 - 173
29.صيام، وليد زكريا (2013): مدي اسهام التعليم الالكتروني في ضمان جودة التعليم العالي دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي-الاردن، المجلد (6) عدد (14) ص ص 81-100.
30.الصيرفي انعام، نعمة احمد (2013): استخدام التعليم الإلكتروني لتحقيق الجودة في طرائق التدريس في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي-الاردن، المجلد (8) عدد (12) ص ص 35-53.
31.عليمات، صالح ناصر (2004): إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير، الطبعة الاولي، دار الشروق للنشر والتوزيع.
32.مصطفي أحمد (2005): إدارة السلوك التنظيمي رؤية معاصرة، بنها، مصر.
33.الهرامشة، حسين عليان (2015): التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية لضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي-الاردن، المجلد (8) العدد (19) ص ص 31 -45.